

Distr.
GENERAL

S/1996/5
2 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم وفقا للقرار ٩٩٣ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، الذي قرر بموجبه مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) لفترة إضافية تنتهي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبموجب القرار نفسه، طلب الى المجلس "أن أقدم، كل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار ٩٩٣ (١٩٩٥) تقريراً عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا في جمهورية جورجيا، بما في ذلك عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا". وقرر "القيام، على أساس تلك التقارير، باستعراضات أخرى للحالة". وعملا بهذا القرار، قدمت الى المجلس تقريراً عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جورجيا، في ٧ آب/أغسطس (S/1995/657) وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1995/937). ويوفر هذا التقرير معلومات مستكملة أخرى بشأن الحالة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ويتضمن توصياتي فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية البعثة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - لا تزال عملية السلم الجورجية - الأبخازية في حالة جمود. وواصل الاتحاد الروسي، بصفته جهة تسهيل، بذل جهود نشيطة، بالتشاور الوثيق مع مبعوثي الخاص ونائبه المقيم، للتقريب بين طرفي النزاع، الجورجي والأبخازي من أجل الوصول الى حلول توفيقية. ولا تزال القضية الأساسية في هذه المشاورات هي المركز السياسي لأبخازيا في المستقبل.

٣ - وقد أقام مبعوثي الخاص ونائبه المقيم صلات وثيقة مع السيد ادوارد شيفرنادزه، رئيس جورجيا، والسيد فلاديسلاف أردزينبا، الزعيم الأبخازي، وكذلك مع رئيسي الوفدين الجورجي والأبخازي في موسكو. وأجريا كذلك مشاورات مع شخصيات سياسية بارزة في حكومة وبرلمان الاتحاد الروسي بهدف زيادة تعزيز الجهود الرامية الى التغلب على الصعوبات الحالية. وقد أعرب كلا طرفي النزاع عن تقديرهما لأنشطة الأمم المتحدة.

٤ - وقال الرئيس شيفرنادزه إن الجمود الحالي ينبغي ألا يسمح باستمراره وأنه من الضروري اتخاذ مبادرات جديدة. وأعلن لمحدثيه من الأمم المتحدة نيته إثارة مسألة النزاع الأبخازي من جديد في اجتماع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة الذي سينعقد في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأعرب بوجه خاص عن رغبته في أن يتم توسيع نطاق ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة التي ينبغي نشرها كذلك في كامل إقليم أبخازيا وليس في مقاطعة غالي فقط.

٥ - وقال السيد أردزينبا إن الأساس الوحيد لنجاح استمرار المحادثات هو الإعلان المتعلق بتدابير إجراء تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا والاتفاق الرباعي بشأن العودة الطوعية للاجئين والمشردين الموقع في موسكو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويرى أن إبرام اتفاق لإقامة اتحاد بين جورجيا وأبخازيا يتمتع فيه كلا الطرفين بحقوق متساوية سيمثل ضمانا لعدم تجدد الأعمال العدائية.

التطورات في المنطقة

٦ - حدث عدد من التطورات السياسية وغيرها من التطورات الهامة في المنطقة والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية السلم الجورجية الأبخازية.

٧ - أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ووفقا لما ذكره المراقبون الدوليون، فقد جرت الانتخابات دون انتهاكات كبيرة لقانون الانتخابات، كما شكلت هذه الانتخابات خطوة أخرى إلى الأمام على طريق بناء الديمقراطية في جورجيا. وانتخب السيد شيفرنادزه رئيسا لجورجيا بأغلبية ساحقة من الأصوات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وشكل برلمان جديد عقد دورته الأولى في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تجر انتخابات في مقاطعات أبخازيا حيث لا تمارس حكومة جورجيا المركزية ولاية قضائية بحكم الواقع. ووفقا لقانون الانتخابات، مددت ولاية البرلمانيين من أبخازيا الأعضاء في برلمان جورجيا إلى حين يتسنى إجراء انتخابات في أبخازيا.

٨ - وقال الرئيس شيفرنادزه في خطاب تنصيبه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في جملة ما قاله، إن هدفه الاستراتيجي الرئيسي هو تحويل التشكيل الاقتصادي الاجتماعي الشمولي القديم، "النظام القديم"، إلى نظام اقتصادي اجتماعي جديد، "الإرساء الحقيقي لأسس الديمقراطية والحرية". وأكد الرئيس أن أهم اهتماماته هو تسوية المنازعات العرقية - السياسية واستعادة السلامة الإقليمية لجورجيا. وأعلن الرئيس أنه ينبغي أن يكون لجورجيا ترتيب إقليمي اتحادي وأن تكون أبخازيا أحد أجزاء هذا الاتحاد مع تمتعها بمركز سياسي واضح ويكون لها دستور خاص بها يتمشى مع دستور الدولة الاتحادية. وسيكون لـ "جمهورية أبخازيا" برلمانها ومحكمتها العليا ونشيدها الوطني ورمز للدولة وغير ذلك من الرموز. وقال الرئيس كذلك إن العودة الفورية للاجئين وتحديد مركز أبخازيا يجب أن ينفذ دون تأخير وإن الجانب الجورجي مستعد للدخول في حوار في هذا الشأن على جميع الصعد، بما في ذلك المفاوضات الثنائية. وأعرب كذلك الرئيس

عن ثقته في أن تنفذ الأمم المتحدة والاتحاد الروسي "مهمتهما في مجال إنفاذ السلم وتحقيق الاستقرار في المنطقة".

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير توصلت حكومتا جورجيا والاتحاد الروسي الى عدد من الاتفاقات والتدابير ذات الأهمية للنزاع. وتتعلق هذه الاتفاقات بمسائل مثل الشؤون القنصلية والمرافق التجارية وإعادة بناء خط السكك الحديدية من سوشي الى تبيليسي، وييريفان وباكو، فضلا عن مسائل أخرى.

ثالثا - الحالة الإنسانية

١٠ - لا تزال الحالة الإنسانية نسبيا دون تغيير منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ويؤدي حلول فصل الشتاء، كما هو متوقع، الى حالات نقص في إمدادات الكهرباء والماء. وللوفاء بالاحتياجات الغذائية خلال أشهر الشتاء، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الى نحو ٥٠٠ ٢ شخص في منطقة وادي كودوري. وفي قطاع الصحة، شرعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حملة طوارئ لمكافحة الخناق (الدفتيريا) في أبخازيا.

ألف - حالة اللاجئين والمشردين

١١ - لم يحدث تغير هام في حالة المشردين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأبلغ مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حجم تحركات المشردين عبر نهر انغوري في الاتجاهين لا تزال مرتفعة. وعلى إثر إغارة الميليشيا الأبخازية في بداية تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) على المنطقة الأمنية السفلى فرت آلاف عديدة من الأشخاص عبر أنغوري ولكنهم رجعوا بعد ذلك بوقت قليل. ومن جهة أخرى، تتواصل أعمال النهب في المنطقة السفلى المحاذية لقناة غالي، مما ثبط المشردين عن العودة الى هذه المنطقة. ويقال إن المنطقة الواقعة شمال قناة غالي، والتي هي جزء من منطقة العائدين بموجب الاتفاق الرباعي المبرم في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، شهدت زيادة في أعمال النهب، والضرب والتعذيب.

١٢ - واعتبارا من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أصبح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجود مرة أخرى في غالي واستأنضت رصد الحالة بالتعاون الوثيق مع البعثة. وتناقش كذلك المفوضية مع السكان والسلطات خطط لإصلاح عدد من المرافق المجتمعية في غالي وفي غيرها من أجزاء أبخازيا.

باء - حقوق الإنسان

١٣ - كجزء من جهود الرامية الى إيجاد طرق لتحسين احترام حقوق الإنسان في المنطقة، بادر مبعوثي الخاص ونائبه بإجراء مشاورات مع السلطات الأبخازية بشأن وضع برنامج الحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا. واجتمعا كذلك مع السيد أيا لاسو المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي رحب بالمبادرة والذي

سيقوم بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوضع برنامج عملي سيناقدش في وقت لاحق مع السلطات الأبخازية.

١٤ - ومن المقرر أن تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن الوكالات والمؤسسات الأخرى التي ترغب في المساهمة.

١٥ - وأبدت السلطات الأبخازية، مبدئيا، اهتماما بالفكرة وتأييدها لها، غير أنها تود دراسة البرنامج العملي قبل الموافقة عليه.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت البعثة إنجاز مهامها التي أوكلها إليها مجلس الأمن بالعمل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح وفي وادي كودوري. وعقد اللواء بير كاستروم (السويد)، كبير المراقبين العسكريين التابع للبعثة، خلال الأسابيع الأولى من فترة خدمته في البعثة اجتماعات تمهيدية مع المسؤولين الجورجيين وممثلي السلطات الأبخازية وقيادة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقام بالاطلاع على المعلومات المتصلة بالبعثة ومنطقة عملياتها. ولا تزال البعثة تحتفظ بكامل قوامها المأذون به البالغ ١٣٦ مراقبا عسكريا من ٢٣ بلدا (انظر المرفق). ويدعم البعثة ٥٥ موظفا دوليا و ٧٥ موظفا مدنيا محليا.

١٧ - وكما ذكرت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (انظر S/1995/937، الفقرة ١٨) بأن نشر البعثة في الميدان قد غير لتوفير عدد أكبر من المراقبين العسكريين في المنطقة الأمنية ولتمكين نقل عناصر أركان العمليات العسكرية الذين كانوا موجودين سابقا في بيتسوندا إلى سوخومي. وأنجزت عملية النقل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ولا يزال المقر الإداري موجودا في بيتسوندا. وأنجزت عملية نقل مسؤولية القيام بدوريات في المنطقة المحدودة السلاح من سوخومي إلى قطاع غالي. كما أجريت زيادة في قوام المراقبين في قطاع غالي من ٤١ إلى ٥٤ مراقبا للاضطلاع بمهام الدوريات الجديدة. ولا يزال قطاع زغديدي يعمل بقوام قدره ٣٨ مراقبا عسكريا بمنطقة المسؤولية نفسها (انظر الخريطة المرفقة). ولا يزال مكتب الاتصال في تبليسي يعمل بقوة قوامها ٤ مراقبين عسكريين.

١٨ - ولا يزال مفهوم العمليات على النحو المبلغ عنه سابقا باستثناء تغيير (انظر الفقرة ١٩ أدناه) في عمليات الفريق المتمركز في وادي كودوري. ولا تزال قواعد الأفرقة الخمسة المتبقية (ثلاث في قطاع غالي، عند أنغوري، واوتوبايا، وزيمو - بارغيفي، واثنان في قطاع زغديدي، عند دزفاري ودارشيلي) توفر وجودا دائما للبعثة في المناطق الحساسة في الأوضاع السائدة، وتمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا من التعاون على نحو وثيق مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وتتواصل العمليات

المرنة بالتنسيق الوثيق بين قطاعي غالي وزغديدي، وقد اكتسبت أهمية كبيرة خلال عملية قامت بها الميليشيا الأبخازية في منطقة غالي في بداية تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩ - وبعد استعراض مكثف (انظر S/1995/937، الفقرة ٣١)، قررت البعثة، وكما فعلت في الشتاء السابق، غلق قاعدة فريق وادي كودوري في أزهارا مؤقتا، في العام الحالي ابتداء من ٤ كانون الأول/ديسمبر. وتعاونت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مع السلطات المحلية وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في الوادي على تبديد أي حالات سوء فهم بشأن ما ينتويه مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من سخوم من مواصلة القيام بدوريات في منطقة الوادي على أساس يومي، ما سمحت بذلك حالة الطقس والطرق.

٢٠ - ومنذ تقرير المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/937) وقعت أربع حوادث إضافية تتعلق بتقييد حرية حركة البعثة. وحدثت ثلاثة منها في قطاع غالي حيث أوقفت دوريات البعثة في المنطقة المحدودة السلاح وطلب إليها إثبات هويتها. وفي إحدى الحوادث، حرمت الدورية، بعد ذلك، من حرية التنقل. وجرى الحادث الرابع فيما يتصل بعملية نقل القوة من وادي كودوري حيث منع الأفراد العسكريون والمدنيون لعدة أيام من مغادرة قاعدة الفريق في أزهارا (انظر الفقرة ٣١ أدناه). وكما ذكرت في تقرير المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ S/1995/937، الفقرة ٢٠، فإن حالة انعدام القانون السائدة في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في أبخازيا تؤثر سلبا على قدرة البعثة على الوفاء بالمهام الموكلة إليها. ولا تزال هذه الحالة دون تغيير. ولا تزال البعثة تناقش مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة إمكانية القيام بدوريات مشتركة شمال قناة غالي.

٢١ - وظل التعاون والاتصال مع الحكومة الجورجية والسلطات الأبخازية في مستوى مرض. ولا تزال جورجيا تعطي أهمية كبيرة لإعادة المشردين في الداخل إلى مواطنهم وللمسائل الإنسانية، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء. وأعرب الجانبان الأبخازي والجورجي عن قلقهما إزاء استمرار الأعمال الإجرامية على كلا جانبي نهر أنغوري وأعربا عن استعدادهما للتعاون بهدف الحد من حالة انعدام القانون السائدة في المنطقة.

٢٢ - وبعد انقطاع دام ٦ أشهر، استؤنفت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية على الجسر الرئيسي على نهر أنغوري في تشرين الأول/أكتوبر. ويرأس هذه الاجتماعات قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويشارك في هذا المحفل بانتظام كبير المراقبين العسكريين التابع للبعثة، ورئيس هيئة أركان قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وممثلي الإدارتين المحليتين في غالي وزغديدي، فضلا عن قادة الميليشيات والشرطة، وتناقش فيه المسائل المتعلقة بالأمن العام، والإجرام والتحقيقات الجنائية، وتبادل الرهائن والمسائل الإنسانية.

٢٣ - وواصلت البعثة تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشمل تعاونها مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية عقد اجتماعات رسمية مرة كل أسبوعين تناقش خلالها المسائل ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك المسائل الأمنية.

خامسا - الحالة في الميدان

ألف - النواحي العامة

٢٤ - خلال الفترة التي يشملها التقرير كانت الحالة في منطقة مسؤولية البعثة متوترة وغير مستقرة وتميزت الفترة فيما بين ١ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بحدوث عملية من جانب أبخازيا قامت خلالها السلطات الأبخازية بنشر ٣٠٩ من رجال الميليشيات منهم، و ٢٠٦ من المسلحين، في منطقة غالي، وذلك حسبما قيل، من أجل تعزيز الأمن في فترة ما قبل إجراء الانتخابات في جورجيا. ولما كانت العملية التي قامت بها الميليشيا في آذار/مارس ١٩٩٥ لا تزال ماثلة في أذهان السكان المحليين، فقد فرت أغلبيتهم ولا سيما من القرى المحيطة بقاعدتي الفريق في أوتوبايا وزيمو - برغيفي، الى الشرق عبر نهر إنغوري. وفي هذه المرة حاولت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أن تمارس أكبر قدر ممكن من السيطرة عن طريق رصد العملية عن كثب، وحولت البعثة تركيز داورياتها في المنطقة الى مراقبة نشر الميليشيات. وانتهت العملية بعد خمسة أيام وعاد السكان المحليون الى منطقة غالي.

٢٥ - وقد أبلغ عن وقوع ٢٣ حادثة عنف في منطقة مسؤولية البعثة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، منها ٢١ حادثة وقعت في الجانب الأبخازي من نهر انغوري. وكانت هذه الحوادث في معظمها حوادث سرقة وخطف وشملت حادثتان منها التعذيب. وقد قتل ٧ أشخاص كما جرح ٧ آخرون بنيران الأسلحة الصغيرة. وترى البعثة أن الذي قام بهذه الحوادث أفراد من السكان المحليين أو من الميليشيا الأبخازية أو الأفراد العسكريون الأبخازيون الذين نشروا على طول قناة غالي. وفي الجانب الجورجي، من نهر انغوري، شملت إحدى الحوادث اختطاف أربع نساء أبخازيات بالقرب من زغديدي؛ أما الأخرى فشملت توجيه نيران الأسلحة الصغيرة الى نقطة التفتيش الخاصة بقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

٢٦ - ووقعت اصابتان من الألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احدهما لجندي من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والأخرى لجندي أبخازي في وادي كودوري. وتعمل البعثة بصورة وثيقة مع المنظمة غير الحكومية "أطباء بلا حدود" من أجل جمع معلومات بشأن حالة الألغام في المنطقة التي تخضع لمسؤوليتها. وتواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية عملها من أجل إزالة الألغام مستعينة بخدمات إحدى المنظمات غير الحكومية.

٢٧ - وينص اتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على ألا تتواجد في المنطقة الأمنية أي قوات مسلحة أو معدات عسكرية ثقيلة. وتفسر البعثة هذا الحكم على أنه لا يؤذن بتواجد أي فرد من أفراد القوات المسلحة من كلا الجانبين في المنطقة الأمنية سواء كان مسلحاً أم لا، وسواء كان مرتدياً زيه الرسمي أم لا، ويشكل تواجده في المنطقة، بناءً على ذلك، انتهاكاً لاتفاق موسكو، وقد أتاح هذا التعريف للبعثة إنفاذ الاتفاق بأقل قدر من الغموض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وقعت ١١ حادثة دخل فيها أفراد من القوات المسلحة التابعة للجانبين إلى المنطقة الأمنية وذلك في الظاهر لأسباب خاصة، واعتبرت هذه الحوادث انتهاكات لاتفاق موسكو. وقد احتجت البعثة على هذه الانتهاكات لدى كلا الجانبين. وبالإضافة إلى ذلك لاحظت البعثة أربع مرات، أفراد من الميليشيا الأبخازية مسلحين بأجهزة إطلاق قنابل يدوية بالدفع الصاروخي، في المنطقة الأمنية. وارتبطت هذه الانتهاكات بالعملية التي قامت بها الميليشيا الأبخازية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٨ - ينفذ الآن في كلا الجانبين الجورجي والأبخازي من المنطقة الأمنية النظام الجديد لإصدار تصاريح حمل الأسلحة الذي أدخلته قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة (انظر S/1995/937، الفقرة ٢٧) وهو يتيح للسلطات المحلية إصدار تصاريح لأفراد الشرطة أو الميليشيات، لحمل السلاح، ومع أنه يبدو أن النظام يعمل، فإن القلق يساور البعثة من أنه قد لا يوفر سيطرة كافية على إصدار تصاريح حمل الأسلحة. ولذا ستواصل البعثة رصد النظام بدقة.

٢٩ - ومما يذكر أنه في أعقاب الصعوبات التي ووجهت في محاولة الوصول إلى موقعي تخزين الأسلحة الثقيلة في سيناكي على الجانب الجورجي وأوشمشيرا على الجانب الأبخازي، أرسلت البعثة رسالتي احتجاج إلى كل من وزير دفاع جورجيا والسلطات الأبخازية (انظر S/1995/937، الفقرة ٢٩). وقد تلقت البعثة حالياً رداً من الجانب الأبخازي يحدد موقع جميع قطع المعدات وحالتها ولكنه لا يتيح للبعثة على وجه التحديد إمكانية الوصول إلى موقع التخزين للتحقق من البيانات. وما زالت البعثة تنتظر رداً من الجانب الجورجي.

جيم - وادي كودوري

٣٠ - ظلت الحالة في وادي كودوري متوترة خلال الفترة التي يشملها التقرير. وحدثت زيادة في عدد حالات إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة من جانب السفان في الوادي، وهو ما قد يكون له صلة بغياب قائد السفان المحلي الذي كان في تبليسي في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ولم يحدث تغيير في تنظيم القوات الأبخازية أو السفانية في الوادي.

٣١ - وكما ورد في الفقرة ٢٠ أعلاه، وقعت حادثة في الوادي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر عندما قررت البعثة إغلاق قاعدة الفريق في أزهارا خلال فترة الشتاء، وقد أبلغت السلطات المحلية بذلك

القرار قبل موعد الإغلاق، لكنها ناشدت البعثة الإبقاء على تواجدها في الوادي. كما طلبت هذه السلطات أيضا من البعثة تقديم المساعدة من أجل إنقاذ مجموعة من الأفراد انتطع بهم السبيل بعد وقوع حادثة مرورية. وعلى مدى فترة خمسة أيام منع العديد من أفراد البعثة العسكريين من مغادرة الوادي (بما في ذلك في إحدى المرات، نائب كبير المراقبين العسكريين، الذي حضر للتفاوض مع السلطات المحلية). على أنه لم يحدث في أي وقت أن تعرض أفراد البعثة للخطر وغادر جميعهم أزهارا في النهاية في ٤ كانون الأول/ديسمبر دون وقوع أي حوادث أخرى. وسيستمر القيام بالداوريات في وادي كودوري حتى آخر نقطة تفتيش لقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويجري النظر في تنسيق داوريات مشتركة على مسافة أكبر في اتجاه الشرق مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

سادسا - التعاون بين البعثة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣٢ - ما زال التعاون بين البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة مستمرا بصورة مرضية على جميع المستويات وتعقد اجتماعات منتظمة لمناقشة المشاكل التي تهم الطرفين.

٣٣ - ويجري تبادل المعلومات بين البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بشكل يتسم بحسن التوقيت والكمية، وهو أمر كان مثار نقاش من قبل (انظر S/1995/937، الفقرة ٣٣). وقد كان لهذا أهمية كبيرة أثناء العملية التي قامت بها مليشيات الأبخاز في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، عندما كانت البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تعقدان اجتماعات عدة مرات كل يوم للتأكد من عدم تصعيد الحالة. وما زال تنظيم الداوريات المشتركة في المناطق الأمنية مستمرا.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٤ - ما زالت المعونة الغوثية المقدمة في حالات الطوارئ والمعونة الإنسانية مجال التركيز الرئيسي في الوقت الراهن للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والدعم المقدم من المانحين الآخرين إلى جورجيا. وقد ورد أعلاه وصفا للجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الغوث.

٣٥ - ويقدم البنك الدولي المساعدة إلى جورجيا من أجل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز المؤسسات العامة، في القطاع المالي، وتعزيز الإدارة الاقتصادية. كما يوفر صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية التي تشمل المجالات المالية (الضرائب والجمارك وعمليات الخزنة والإدارة المالية) وفي المجالات النقدية (المصارف المركزية) وذلك من أجل دعم العملة الوطنية التي بدأ استعمالها مؤخرا وهي اللاري.

٣٦ - وفيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، يستمر تنفيذ البرامج على نحو ما وصفته في تقريره السابق (S/1995/937، الفقرة ٣٥).

ثامنا - الجوانب المالية

٣٧ - أذنت الجمعية العامة لي، بموجب قرارها ٢٣١/٤٩ بـ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، بالدخول في التزامات تتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بمعدل شهري إجمالي لا يتجاوز ١ ٣٣٤ ٥٠٠ دولار للفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويتوقف هذا الإذن على قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة.

٣٨ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، كما أوصيت في الفقرة ٤٣ أدناه، فإن التكلفة الشهرية للإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ستقتصر على سلطة الالتزام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣١/٤٩ بـ. وسأقدم تقريره إلى الجمعية العامة عن الاحتياجات الإضافية المطلوبة، إن وجدت، من أجل الإنفاق على البعثة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣٩ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٢,١ مليون دولار وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١,٩ بليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٤٠ - على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الاتحاد الروسي في الأشهر القليلة الماضية، بوصفه جهة تسهيل، لصياغة بروتوكول مقبول من كلا طرفي النزاع، فإنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل. وتمثل الهدف الرئيسي لمشروع البروتوكول في التوصل إلى تفاهم أساسي بشأن المبادئ التي يمكن على أساسها وضع اتفاق أكثر تفصيلا. غير أنه كما أوضحت في الجزء ثانيا من هذا التقرير، فإن المسائل ما زالت في طريق مسدود.

٤١ - وحتى الآن لا توجد بعد مقومات التوصل إلى حل وتؤثر العوامل الخارجية على مدى رغبة الجانبين في التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة. وكما ذكرت في التقريرين السابقين، فإنه في مثل هذه الظروف فإن الصبر والمثابرة مطلوبان. ولا يزال الجانبان في حاجة إلى مساعدة خارجية لمساعدتهما على التوصل إلى حل دائم لنزاعهما.

٤٢ - وسيجتمع مبعوثي الخاص ونائبه المقيم في ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ مع باستوخوف نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي وزملائه. وسيستعرضون في هذا الاجتماع الحالة وسينظرون في الطرق التي

من المحتمل أن تؤدي إلى دفع العملية السياسية إلى الأمام. ولا ينبغي توقع أن يؤدي هذا الاستعراض إلى انفراج مبكر، ولكنه سيكون خطوة أخرى للجهود المشتركة المستمرة للأمم المتحدة والاتحاد الروسي لاستعادة السلام والاستقرار في جزء من إحدى مناطق العالم التي شهدت بالفعل في السنوات الأخيرة الكثير من المنازعات وعدم الاستقرار.

٤٣ - وفي ضوء الحالة التي جرى إيجازها في هذا التقرير، أوصي مجلس الأمن بأن يمد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة أخرى مدتها ستة أشهر حتى ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦. غير أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الحالة في أبخازيا وولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة سيجري النظر فيها في اجتماع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأعتقد أنه سيكون من الملائم جعل التمديد لولاية البعثة مرهونا باستعراض مبكر من جانب مجلس الأمن ليُتخذ قرارات في ذلك الاجتماع من شأنها تغيير ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وبالطبع، سألقي مجلس الأمن على علم بالتطورات في هذا الصدد.

٤٤ - وختاماً أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أوجه الشكر إلى السفير إدوارد برونر، مبعوثي الخاص، وإلى السيد ليفيو بوتا، نائبه ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وكذلك إلى جميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته، لتفانيهم ومثابرتهم في الاضطلاع، في ظل ظروف صعبة، بالمهام التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

المرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٨	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٦	إندونيسيا
٤	أوروغواي
٨	باكستان
١١	بنغلاديش
٥	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٦	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
١٠	السويد
٥	سويسرا
٥	فرنسا
٤	كوبا
٥	مصر
١٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٤	النمسا
٧	هنغاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٥	اليونان
١٣٦	المجموع

- - - - -